فيها ولو مر السهم من الصيد المقتصر في بابه الى صيد اخر فقد احل ما ذكرنا في الارسال
ولو ارسل بازيا على صيد فقتل على شيء بغير طار واخذه اي الصيد محل ان قصر الزمان اي
زمان ممكنه بقدر ما يكون ممكنا للاستراحة لان من عادة البازي ان يقع شيء وينظر على
صيده ليتمكن من اخذه عادة ما لو ممكث للاستراحة ما قلنا في الجنوح ولو اخذ جارح
بغير صيدا ولم يعلم ان ذلك الجارح هل ارسله احد ام لا لم يحل لان الاباحة لا تثبت بدون
الارسال وقد وقع الشك في الارسال فلا يحل وان شارك اي الكلب المعلم كلبا غير معلم او كلب مجوسي
او كلب لم يذكر اسم الله عليه عمدا لم يحل لانه اجتمع المبيح والمحرم فيغلب جهة الحرمة ولو رده
اي كلب اثار ذلك الصيد عليه اي على الكلب المعلم لم يحرم اي الكلب الثاني ذلك الصيد من
اوجع الكلب المعلم حلال لعدم الجرح منه وكره لوجود المشاركة في الاخر قبل هذا كراهة تنزيه
وقيل كراهة تحريم وبه اختار شمس الائمة الحلواني ولو رده عليه اي رد الصيد على
الكلب المعلم المجوسي حتى اخذه او اغراه اي المجوسي ذلك الصيد به اي الكلب المعلم فاراد ذلك عدوه
لم يكره لان فعل المجوسي ليس من جنس فعل الكلب فلم يثبت المشاركة فكان الصيد ماخوذ ا بالكلب
المعلم وان ارسله المسلم وكذا لو لم يرده عليه الكلب الثاني بل حمل عليه فرائ الاول بذلك عدوه يحل
لان فعله لم يتوفر على الكلب في الصيد واغا توفر في الكلب المرسل لانه ازداد طلبا فلا يضاف الاخر الى
فعله ولو ارسل مجوسي فاغراه به مسلم فراد عدوه لم يحل لان الاغراء دون الارسال ولهذا
لم يثبت به شبهة الحرمة فاولى ان لا يثبت به الحل ويعتبر الاهلية وعدمها في الحل والحرمة عند
الارسال لا عند الاخذ حتى لو ارسل مسلم كلبه الى صيد ثم ارتد والعياذ بالله فاصابه الكلب
حل بخلاف ما لو ارسل مجوسي ثم اسلم فاصابه الكلب لم يحل لان الارسال هو الركوة فيعتبر ذلك
عنده وعلى هذا الرمي وكل من لا يحل ذكوته من المرتد والمحرم وتارك التسمية عمدا فهو كالمجوسي

فيما قلنا من التفاضل في الاغراء وغيره والسهم في غيره سواء في صيد السمك والجراد
اذ لا ذكوة فيهما ولو تقلت كلب مجوسي ولم يرسله صاحبه فاغراه مسلم بالصيد فاخذه
حل استحسانا لان اغراءه يجعل بمنزلة ابتداء الارسال فصار كما لو ارسل ومن سمع حساسة
حس صيد فرماه او ارسل عليه جارحا فاصاب غيره حل المصاب اذا كان السمع حس صيد
ولو خرق سهمه اهلا فاباه يؤكل في الخرق بغير تفليظ حرمة وخلافا لما لو اذا كان ما لا يؤكل
لان الاصطياد لا يفيد الاباحة فيه قلنا اذا اسم الاصطياد لا يختص بما لا يؤكل ولو كان داخلا
تحت قولنا واذا حللتم فاصطادوا فيباح اباحة التناول يتعلق بالحل فيثبت بقدر
ما يقبله لحما وجلدا وقد لا يثبت اذا لم يقبله واذا وقع اصطياد اصار كما اذا رمى الى صيد
فاصاب غيره بخلاف ما لو ظهر اذ ادمي او حيوان اهلي كما اذا لا يحل المصاب لان الفعل ليس
باصطياد والطير المستأنس والظبي المربوط اهليان حكما فصار الرمي اليهما كالرمي
الى الشاة لان ما وى الطير المستأنس البيوت والظبي المربوط ممتنع ولو اصاب السمع حتى
وقد رظنه ادميا فظهر صيدا حل لان الاعبرة بظنه مع تعينه ولو رمى الى طائر فاصاب صيدا
او رمى الطير صيدا ولم يعلم الا وحشي او اهلي حل الصيد لان الاصل في الطير التوحش فيتمسك
حتى يعلم الاستئناس بخلاف ما لو رمى الى بعير فاصاب صيدا ولم يعلم اذ ذاك فانه لم يحل لان الاصل
في الابل الاستئناس فيتمسك به وان علم اذ ذاك لظهوره صيدا ولو رمى الى سمكة او جرادة
فاصاب صيدا حل في احدى الروايتين عن ابي يوسف وهو الصحيح لان المرمى صيد وفي رواية
ابن رستم عنه لا يحل لانه لا ذكوة لهما والاصطياد يخلف عن الذكوة واذا وقع السهم بالصيد
او جرح الجارح فمات او جرحه غاب عن الصائد ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا حل اكلا
والقول ان الجارح هو قول الشافعي لاحتمال انه مات بسبب اخر ولنا ان ذهاب السهم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)